

Distr.: General
7 August 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في تشاد

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو مقدم إلى المجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بوصفه ثاني تقرير قطري بشأن الأطفال والنزاع المسلح في تشاد. ويغطي التقرير الفترة من يوليو/تموز ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويركز على الانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب ضد الأطفال في تشاد.

ويسلط التقرير الضوء على البعد الإقليمي للعنف في تشاد، وكيف يؤثر على مسألة حماية الأطفال. ولا تزال الحالة السياسية والعسكرية والأمنية شديدة التقلب بسبب استمرار النزاع المسلح بين القوات المسلحة التشادية والجماعات المتمردة المسلحة، ووجود جماعات أجنبية متمردة في شرق تشاد، والغارات التي تشنها عبر الحدود ميليشيات الجنجويد، واستمرار التوترات العرقية بين العرب وغير العرب بصفة رئيسية. ويبين التقرير في هذا السياق، أن الأطفال يظلون هم الضحايا الرئيسيين للنزاع الجاري في تشاد، وسبب ذلك على وجه التحديد هو تجنيدهم واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة؛ وتعرضهم للقتل والتشويه، وخاصة بفعل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة؛ وحرمانهم من الاستفادة من المساعدة الإنسانية؛ واستهداف العاملين في المجال الإنساني والأصول التابعة للوكالات الإنسانية. ويحدد التقرير الأطراف من الدول ومن غير الدول المسؤولة عن التجاوزات المرتكبة ضد الأطفال. ويصف التقرير أيضا متابعة الانتهاكات والتصدي لها على صعيد البرامج.



ويسلم التقرير بالتحديات الكبيرة التي تواجه في مجال التصدي للانتهاكات الخطيرة التي ترتكب ضد الأطفال في سياق الأحداث في تشاد، ويشير إلى أن ما تحقق من تقدم منذ التقرير السابق كان ضئيلاً. ويبحث التقرير الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على الدخول في حوار مع الأمم المتحدة لوضع خطط عمل لتحديد الأطفال وإحلاء سبيلهم، وللقضاء على جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم. ويشدد التقرير على الحاجة إلى إقامة تعاون على الصعيد الإقليمي بين شركاء الأمم المتحدة في مجالات تبادل المعلومات والتخطيط البرنامجي لتحسين معالجة القضايا العابرة للحدود مثل تجنيد الأطفال واختطافهم وإعادة إدماجهم.

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير القطري عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) عن الأطفال والتراعات المسلحة، ويغطي حالة الأطفال والتراع المسلح في تشاد في الفترة من بين تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وهو ثاني تقرير عن تشاد يستعرضه الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، وإن كان أول تقرير يصدر في إطار فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المنشأة في نجامينا وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٢ - ويركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب ضد الأطفال، وهي: تجنيد الجنود الأطفال أو استخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، والاعتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي الشديد المرتكب ضد الأطفال، ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال، والهجوم على المدارس أو المستشفيات. والهجوم على المدارس أو المستشفيات، واختطاف الأطفال.

ثانياً - السياق السياسي والعسكري والأمني بوجه عام

٣ - تواجه منطقة وسط أفريقيا أزمة رهينة في مجال حقوق الإنسان وفي الجوانب الإنسانية، مصدرها المباشر انعدام الأمن على الصعيد الإقليمي. فالسودان، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون إلى حد ما، مجبرة على مواجهة عمليات نزوح أعداد هائلة من السكان الفارين من بلد إلى البلد الآخر، وأحياناً يعبر هؤلاء حدود أكثر من بلد واحد خلال بضعة أشهر. وفي المقابل، فإن هذه التحركات الإقليمية تولد حالة من عدم الاستقرار في بلدان محرومة أساساً من الهياكل والقدرات الأساسية للتعامل مع هذه الأزمة.

٤ - شهدت تشاد فترة طويلة من عدم الاستقرار والتراع منذ استقلال البلد عن فرنسا عام ١٩٦٠. وقد تحولت طبيعة هذا التراع وأسبابه على مر الزمن: ففي الوقت الحاضر يتجلى هذا التراع في اجتماع ثلاثة أبعاد متميزة وإن كانت مترابطة، وهي: المواجهة في شرق تشاد بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة التشادية المسلحة، والعنف القائم بين الطوائف وعلى أسس إثنية الذي يحدث في شرق البلد أيضاً، وأوجه التوتر بين تشاد والسودان على طول حدودهما المشتركة. وتترتب على هذا التراع الدائر على محور السودان - تشاد آثار كبيرة على الصعيد الإقليمي، وإن كان يشمل أيضاً بصورة متزايدة جمهورية أفريقيا الوسطى التي شهدت أيضاً فترة طويلة من عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية الداخلية.

٥ - لا تزال الحالة السياسية والعسكرية والأمنية في تشاد شديدة التقلب بسبب استمرار النزاع المسلح بين القوات المسلحة التشادية والجماعات المتمردة المسلحة، ووجود جماعات أجنبية متمردة في شرق تشاد، وبسبب الغارات التي تشنها عبر الحدود جماعات الجنجويد المدعومة من السودان، واستمرار التوترات بين الطوائف الإثنية، وخاصة بين الطوائف العربية وغير العربية.

٦ - وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تحركت مجموعة من حركات التمرد في اتجاه العاصمة. فقد توحدت ثلاث حركات تمرد مختلفة، وهي: اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وتجمع قوى التغيير، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية، في محاولة لإطاحة الرئيس. وقد اشتبك ما يقدر بنحو ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ فرد من المتمردين مع قوات الحكومة في مساقط، على مسافة ٨٠ كيلومترا من نجامينا. واندلع قتال عنيف في نجامينا ذاتها في الأيام الأولى من شباط/فبراير، وهو ما أجبر نحو ٣٠٠٠ تشادي على الفرار إلى الكاميرون، واضطر العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى الانتقال إلى مراكز أخرى بصفة مؤقتة. وعلى الرغم من أن القتال الفعلي انتهى بحلول نهاية يوم ٣ شباط/فبراير، فقد تلت ذلك فترة اتسمت بعدم الاستقرار وانعدام الأمن. وحدث نهب شديد للمنازل الخاصة والمباني الرسمية. وهناك مزاعم بأن زعماء المعارضة تعرضوا للمضايقات و"اختفوا" لفترة من الوقت. واعتقلت شخصيات رئيسية في المعارضة غير المسلحة في ٣ شباط/فبراير، مثل لول محمد شوا، رئيس حزب التجمع من أجل الديمقراطية والتقدم، وابن عمر محمد صالح، رئيس حزب الحريات والتنمية، ونغارليجي يورونغار، زعيم اتحاد العمل من أجل الجمهورية، ووضعوا في الحبس الانفرادي. ولم تعرف أماكن وجودهم لفترة طويلة من الزمن. وقد أُفُرج عن لول محمد شوا ونغارليجي يورونغار بفضل ضغوط دولية ووطنية. غير أن التقارير تفيد بأن ابن عمر محمد صالح لا يزال، حتى وقت كتابة هذا التقرير، في عداد المفقودين.

٧ - ولا يزال النزاع الإثني مستمرا أيضا، وخاصة بين قبيلتي تاما والزغاوة، الأمر الذي أدى إلى تدمير قرى وتشريد السكان واحتلال الأراضي. وتشير التقديرات إلى أن ١٨٠٠٠ شخص (يشكل الأطفال منهم ٥٠ في المائة على الأقل) شردوا داخليا في منطقة الجنوب الشرقي من تشاد على مدى فترة العامين الماضيين وحدها، حيث يعيشون بصفة رئيسية في مقاطعتي دار سيلا وأسونغا.

٨ - ولا تزال الحالة الأمنية، لا سيما في شرق تشاد، شديدة التقلب. فعلى الإجمال، وقع ٢٧١ حادثا أمنية (هجمات عسكرية، وصراعات إثنية، واختطاف سيارات، وقطع طرق)

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومعظمها في قوز بيسا وكوكو وبيلتين وغيرهما وإرييا وباهاي وغاغا، وفي مخيمي فرشانا وتريغوين. ولانعدام الأمن أثر سلبي على الحالة الإنسانية وعلى قدرة المنظمات على الاستجابة للاحتياجات الملحة للسكان.

٩ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وُقِّع اتفاق سلام في سرت (الجمهورية العربية الليبية)، بين حكومة تشاد وجماعات المتمردين الرئيسية الثلاث، وهي اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وتجمع قوى التغيير، والوئام الوطني التشادي. وينص الاتفاق على الوقف الفوري لإطلاق النار، واحترام الدستور التشادي، والإفراج عن السجناء لدى جميع الأطراف. غير أن القتال اندلع، في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بين القوات المسلحة التشادية واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وأدى إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى من كلا الجانبين، وهو ما كرس حالة انعدام الثقة الشديد الذي كان قائما بين الأطراف. وقد وقع القتال على الرغم من الضمانات التي أعطاها الزعيم الليبي بتنفيذ الاتفاق. وكان تجمع قوى التغيير قد أعلن أيضا، قبل يومين فقط من توقيع اتفاق السلام، أنه سيواصل كفاحه المسلح لأن اللجنة المشتركة لتحديد أساليب دمج التجمع في الجيش التشادي لم تكن قد أنشئت بعد. وكانت هذه اللجنة ستصبح أساسية فيما يتعلق بتحديد عملية دمج جماعات المتمردين في الجيش النظامي، ولكنها لم تمارس عملها إطلاقا.

ثالثا - الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١٠ - أفادت التقارير أن جميع أطراف النزاع تواصل تجنيد الأطفال واستخدامهم. ولا يزال من الصعوبة بمكان، بشكل خاص، معالجة هذه المسألة في سياق تشاد؛ إذ لا يُسجَّل سوى نسبة ١٠ في المائة من المواليد. وهناك مسائل ثقافية ذات صلة بمفاهيم الصبا والرجولة تؤدي إلى تفاقم مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم. ثم إن عدم إمكانية الحصول على فرص التعلم والعمل يشكل أيضا دافعا إضافيا للأطفال للانضمام إلى القوات والجماعات المسلحة.

١١ - كذلك، يتصل تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، إلى حد كبير جدا، بالبعد الإقليمي للنزاع. وتمارسها على نطاق واسع ميليشيا توروبورو، أو الجماعات المسلحة السودانية المتحالفة مع الحكومة التشادية. وأفادت التقارير بأن ميليشيا توروبورو جندت أطفالا في مخيمين للاجئين في تريغين وبريجينغ خلال فصل الأمطار. وتجري أيضا عمليات تجنيد كثيفة بناء على الاحتياجات في دارفور. وتواصل حركة التمرد السودانية المسماة حركة العدل والمساواة التجنيد في مخيمات اللاجئين وحولها، وبشكل خاص في أوري

كاسوني (محافظة باهائي)، ثاني أكبر المخيمات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأقربها إلى الحدود السودانية. ويُجنّد الأطفال والكبار بالقوة وبمحض إرادتهم أيضا.

١٢ - وتفيد التقارير بأن تجنيد الأطفال واستخدامهم يُمارسان في صفوف القوات المسلحة التشادية. وقد فر أطفال مجندون من معسكرات التدريب التابعة للحكومة وعادوا إلى أماكن إقامتهم في مواقع المشردين داخليا من حيث جُندوا، ليبلغوا عن وقوع تجاوزات جسيمة. وشهادات هؤلاء الأطفال مفيدة جدا في زيادة الوعي داخل المجتمعات المحلية بحقوق الأطفال. وكان معظم الأطفال الذين سُلموا لليونيسيف لضمهم إلى برامج إعادة الإدماج مرتبطين بالجبهة المتحدة من أجل التغيير، وكان عدد قليل منهم (٣٥ طفلا) مرتبطا بالقوات المسلحة التشادية. إلا أنه يمكن عادة مشاهدة الشبان الذين يرتدون الزي العسكري في كل من نجامينا والريف. ورغم اعتراف مسؤولين في الحكومة التشادية بارتباط الأطفال بالقوات المسلحة، قدمت الحكومة ضمانا خطية للحكومة فرنسا بأن الأمر ليس كذلك، باعتباره شرطا أساسيا لنشر قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي.

١٣ - ولوحظ وجود فتيات مرتبطات بالقوات المسلحة، لا سيما في المنطقة الواقعة حوالي غيريدا (شرق تشاد). لكن اتضح أنه من الصعوبة جدا بمكان الوصول إليهن، ولغاية الآن لم تُسرح أية فتاة بشكل رسمي من صفوف القوات أو الجماعات المسلحة في الإطار الرسمي. وفي عام ٢٠٠٧، أُبلغ عن وجود فتيات في إحدى الكتائب المنتشرة في منطقة غيريدا. وتستخدم قائدة هذه الكتيبة حراسا من الإناث، تقل أعمار بعضهن عن ١٨ عاما. وفي مطلع عام ٢٠٠٨، كانت هذه الكتيبة لا تزال في غيريدا؛ وقد أُعيد نشرها مؤخرا في موسورو وأُدججت في أقسام أخرى من الجيش الوطني التشادي.

١٤ - وترد فيما يلي أمثلة عن تجنيد القوات والجماعات المسلحة للأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أُبلغ عن قيام حركة العدل والمساواة بتجنيد ستة أطفال في مخيم إيريديمي (شرق تشاد). واشتبّه بتواطؤ مفتش المدرسة الابتدائية مع المجنّدين. واستجوبته الشرطة ولكن أُطلق سراحه فيما بعد. وقد أخذ الأطفال الستة إلى أماكن مجهولة.

(ب) في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، سُرح تسعة أطفال من قوات الدرك في نجامينا. وكان خمسة منهم مرتبطين قبل ذلك بالجبهة المتحدة من أجل التغيير، وقد أعادت قوات الدرك الوطنية تجنيدهم. وكان أحدهم، ويبلغ من العمر ١٤ عاما، قد استفاد في السابق من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقضى ستة أشهر في أحد مراكز

الرعاية المؤقتة بانتظار الالتحاق بالمدرسة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، جندته قوات الدرك مع آخرين وأعطته مرتبة شهريا يبلغ ٦٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة الأفريقية (١٤٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة). وأبلغ أيضا أطفال آخرون، رغم أنه يجري تسريحهم والعناية بهم في إطار البرنامج الشامل لترع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، أنهم ظلوا عدة أشهر، يتلقون مرتبات من قادتهم العسكريين السابقين.

(ج) في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، دخلت إحدى المركبات التابعة لحركة العدل والمساواة إلى مخيم اللاجئين في ميلي (غيريدا) وأخذت خمسة أطفال على الأقل. وسُرح الأطفال بعدما أتى والدوهم للبحث عنهم. وأفاد الأطفال بوجود غيرهم من الأطفال في صفوف حركة العدل والمساواة.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

١٥ - من النادر نسبيا حدوث عمليات قتل عشوائي في سياق النزاع المسلح في شرق تشاد. وخلال الأحداث الآتفة الذكر التي جرت في نجامينا - في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٨ - وقع الكثير من الأضرار التبعية في العاصمة التشادية. وسقطت على الأسواق المركزية في نجامينا وعلى المنازل أيضا قنابل استهدفت سيارات بيك آب تابعة للمتمردين.

١٦ - بيد أن ما يثير قلقا شديدا هو وجود ذخائر وألغام أرضية غير منفجرة، وخصوصا في الشمال. وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٩، صدقت تشاد على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وأصدرت قانونا وطنيا (القانون رقم ٢٨) في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦. بيد أن تشاد تُعتبر، بعد ٣٠ سنة من الحرب، من بين الدول العشر الأولى في العالم من حيث عدد ضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

١٧ - وقد حددت دراسة استقصائية، أُجريت عن أثر الألغام الأرضية، ٢٤٩ مجتمعا محليا متأثرا بالألغام يقع ١٤٢ منها في المنطقتين الشمالية والشرقية من تشاد. ومن الصعوبة بمكان في الوقت الراهن وضع علامات على مواقع الألغام بسبب الافتقار إلى البيانات بسبب تحرك الألغام جراء هطول الأمطار، والرمال المتحركة. ولم تكتمل بعد أنشطة إزالة الألغام في شمال البلد، ونتيجة ذلك هو تعذر وصول مجتمع المساعدة الإنسانية إلى هذه المنطقة.

١٨ - وسقط ما مجموعه ١٧ ضحية من الأطفال خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من أصل ١٥٣ ضحية من الأطفال سقطوا في عام ٢٠٠٧. وفقد ثلثهم تقريبا أرواحهم. وقُتل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ٤ و ٧ سنوات، وأُصيب فتاة عمرها ١٢ عاما بجروح. وفي عام ٢٠٠٨، سقطت ٤٣ ضحية جراء الذخائر غير

المنفجرة (٧٢ في المائة من الأطفال و ٢٨ في المائة من الكبار) قُتل منهم ٩ أشخاص وأصيب ٣٤ آخرون بجروح بليغة. ومعظم الضحايا هم من الذكور وجميعهم تقريباً من المدنيين. وخلف القتال العنيف، الذي نشب في نجامينا وحولها في أواخر كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير ٢٠٠٨ بين الجيش الوطني وعدد من جماعات المتمردين، كمية كبيرة من الذخائر غير المنفجرة، مما يثير المخاوف من ارتفاع عدد الإصابات وحوادث الوفاة العرضية في المستقبل القريب.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

١٩ - يشيع الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الجسيمة في تشاد، وتقع الفتيات ضحاياه بشكل رئيسي. وتفيد التقارير بأن كلاً من الجماعات المسلحة وأفراد المجتمع المحلي هم الجناة في هذه الاعتداءات. وتتعلق معظم الحالات المبلّغ عنها باعتداءات وعمليات اغتصاب بحق الفتيات العاملات في مجال الأنشطة المتزلية خارج مخيمات المشردين داخلياً. وعادة ما تُعالج هذه الحالات من خلال ترتيبات محلية من قبيل دفع تعويضات مالية، في إطار سلطة رؤساء المجتمع المحلي وزعماء القرى. ونظراً للمحرمات التي تحيط بالجرائم الجنسية في تشاد، نادراً ما يُقدم الجناة إلى العدالة، هذا إذا قُدموا أساساً. فمناخ الإفلات من العقاب ووصمة العار التي تلحق بالفتيات والنساء اللاتي يتعرضن للاغتصاب يثنيان الضحايا عن إبلاغ السلطات عن حالات الاغتصاب. ولم تبد الحكومة، حتى الآن، قدرة على منع حدوث الاغتصاب وكفالة حماية الأطفال من العنف الجنسي، أو استعداداً لذلك.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع العديد من الفتيات ضحايا للعنف الجنسي في الجزء الشرقي من البلد كنتيجة مباشرة للتراع بين قوات الحكومة التشادية وجماعات المتمردين، إضافة إلى الهجمات التي شنتها ميليشيا الجنجويد على القرى التشادية الواقعة على طول الحدود بين تشاد والسودان. ويزداد بشكل يومي عدد الحالات المبلّغ عنها، التي تحتاج إلى الرعاية في المستشفيات. كما تزداد المشكلة سوءاً من حيث أن الضحايا هم بالدرجة الأولى من المشردين، الدائمي التنقل، الذين لا يستطيعون الحصول على الرعاية في المستشفيات على المدى الطويل.

٢١ - وفيما يلي بعض الأمثلة عن أعمال العنف الجنسي التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) في غوزبيدا، وكوكو، وأراذيب، أبلغ عن ١١ حالة اغتصاب، ارتكبت ست منها ضد فتيات تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً. وكان المشتبه بهم في ارتكاب هذه الجرائم أفراد في المجتمع المحلي المضيف، أو من المشردين الداخليين أنفسهم.

(ب) تعرضت فتاة عمرها ١٣ عاما لاغتصاب جماعي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في نجامينا. وفي اليوم التالي لاغتصابها، توفيت في المستشفى الوطنية المرجعية العامة. واتضح أن أحد الأشخاص الذين أوقفوا عضو في هيئة الأركان العسكرية للقوات المسلحة التشادية.

(ج) تعرضت فتاة عمرها ١٢ عاما للاغتصاب في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ في بلدة بونقور (مقاطعة مايو بونايا) على يد رئيس تنظيم من المصايين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويحاول أفراد من اللجنة المحلية لحماية الطفل إحالة هذه القضية إلى المحكمة. وهذا مثال على الجرائم التي ترتكب في مناخ الإفلات من العقاب الذي يولده التراع.

(د) في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، حاول ثلاثة جنود اغتصاب فتاة في منزلها الكائن في منطقة آم باتا (الدائرة التاسعة في نجامينا). وتمكن والدها من منع حدوث الاغتصاب. وأطلقت عليه النار مرتين، إلا أنه لم يصب بأذى، وغادر الجنود المكان.

٢٢ - وثمة مسائل أخرى تتصل بالعنف الجنساني من الضروري إثارتها أيضا. فعلى سبيل المثال، يُمارَس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على نطاق واسع، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى المعايير الثقافية السائدة، في أماكن منها مواقع المشردين داخليا، وبشكل خاص وسط الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ست سنوات وعشر سنوات. وأخيرا، لا يزال الزواج القسري والمبكر في مخيمات المشردين داخليا مسألة تحتاج إلى الرصد والتوثيق بصورة أفضل.

دال - منع وصول المساعدات الإنسانية واستهداف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والأصول المتصلة بها

٢٣ - لا تزال التقارير تفيد بوقوع عدد كبير من الحوادث التي تستهدف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والأصول المتصلة بها، والتي تعزى إلى الأطراف في النزاع. وتقع هذه الهجمات في معظم الحالات في الليل. وقد ازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في منطقة قوز بيضا - كوكو. ويزداد اللجوء إلى استخدام القوة في هذه الهجمات، التي تنطوي على استخدام بنادق هجومية وقنابل صاروخية (آر. بي. جي)، وتهدف بصورة رئيسية إلى السطو على النقود والأصول. ويُستهدف العاملون الأجانب في مجال المساعدة الإنسانية على وجه الخصوص بالنظر إلى الاعتقاد السائد بأن لديهم هذه النقود والأصول. ولا تتدخل السلطات العسكرية وقوات الدرك المحلية إلا نادرا. بل يعتقد أن بعض مرتكبي هذه الأعمال ينتمون إلى القوات العسكرية التشادية. وقد استهدفت عمليات السطو على وجه الخصوص مركبات

وكالات المساعدة الإنسانية. وتصدر الإشارة إلى أنه غالبا ما تصعب المطالبة بالمركبات المسروقة بعد أن تصبح في حيازة السلطات المحلية.

٢٤ - وفيما يلي بعض الأمثلة على الهجمات العنيفة التي استهدفت العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والأصول المتصلة بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) في منطقة أبيشي، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، هاجم رجلان مسلحان موظفا محليا يعمل لدى المحكمة الجنائية الدولية، في منزله؛

(ب) في مقاطعة أسونغا، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أطلق مهاجمون مجهولو الهوية النار على قافلة من قوافل منظمة كورد غير الحكومية (CORD)، كانت في طريقها إلى مخيم بريجينغ للاجئين. وعادت القافلة إلى فارشانا، لكن أحد السائقين أصيب بجروح؛

(ج) في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تعرض موظفان من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعملية سطو في مخيم فارشانا، حيث سرق رجلان مسلحان مركبتهما؛

(د) في ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، قتل رجال مسلحون مجهولو الهوية باسكال مارلينغي، المدير القطري لمنظمة إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة - عندما كان في مهمة حماية/توعية مع اليونيسيف على بعد ١٠ كيلومترات من مخيم فارشانا؛

(هـ) وقعت أربعة حوادث جسيمة أخرى في مقاطعة دار سيللا: ففي ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قتل أحد أفراد القوات العسكرية التشادية موظفا من منظمة أطباء بلا حدود (فرنسا) في دوغدوري. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ تعرضت قافلة مشتركة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة أطباء بلا حدود (فرنسا) لهجمة أسفرت عن حالة وفاة وسرقة أغذية وأدوية. في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، هجم ثلاثة أفراد مسلحين على موظف وطني يعمل في منظمة التعاون الدولي، وضربوه وأصابوه بجروح. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اقتحم رجال مسلحون مجمع منظمة أطباء بلا حدود (فرنسا) وأوكسفام في كوكو، وأصابوا موظفين دوليين وحارسا تشاديا بجروح. وسرقوا مبلغا كبيرا من المال ومعدات اتصال؛

(و) في منطقة بيلتين، في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، هجم أفراد عسكريون في قريضة على سائق يعمل في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في منزله وضربوه. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، قُتل دركيان كانا يعملان لدى الهيئة الحكومية المكلفة بأمن المخيمات (اللجنة الوطنية لمساعدة اللاجئين)، وأصيب آخر في هجمة لقطاع الطرق على بعد

٣ كيلومترات من مخيم تولوم (إيريبا). وألقت الشرطة القبض على أحد قطاع الطرق المعنيين.

٢٥ - وفي عام ٢٠٠٨ وحده، سُجلت ٤٠ حالة اعتداء استهدفت العاملين وفي مجال المساعدة الإنسانية والأصول المتصلة بها في شرقي تشاد، منها ٥ حالات أسفرت عن وفيات. ونتيجة لتفاقم حالة انعدام الأمن، قامت منظمة أطباء بلا حدود (لكسمبرغ) بحلول نهاية أيار/مايو بإيقاف جميع أنشطتها في منطقة إيريبا. وكانت هذه المنظمة غير الحكومية تعمل في مخيمين للاجئين في تولوم وإيريديمي، يستضيفان نحو ٥٣ ٠٠٠ لاجئ. ومع توقف أنشطة منظمة أطباء بلا حدود للكمبرغية، أعربت وكالات المساعدة الإنسانية عن قلقهم بشأن التغطية الصحية للاجئين والمجتمعات المحلية المحيطة. وأعربت منظمة الصحة العالمية أيضا عن قلقها إزاء انخفاض التغطية الصحية في مقاطعة أم دام بنسبة ١٠ في المائة بسبب انسحاب المنظمات غير الحكومية الناشطة في منطقة تستضيف ١٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وقد يطرأ انخفاض مماثل في التغطية الصحية في مناطق قوز باغار وغونديانغ والأشاء، التي تستضيف ٢٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا.

٢٦ - وقامت مظاهرات في إنجامينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ضد المنظمة غير الحكومية الفرنسية "أرش دي زووي"، (انظر الفرع واو أدناه)، وتحولت هذه المظاهرات بصفة عامة إلى مظاهرات ضد الأجانب. وكان لهذه الحادثة ككل أثر سلبي على الطريقة التي ينظر بها السكان إلى الأجانب والموظفين في مجال المساعدة الإنسانية.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٢٧ - على الرغم من أن الهجمات لم تستهدف المدارس بصفة مباشرة، فقد أُبلغ عن حالي هجوم على مدرسين في منطقة قوز بيبضا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ففي حادث تشرين الأول/أكتوبر، قُتل مدرس بوحشية في قوز بيبضا من جراء إصابته باثني عشرة رصاصة. وفي حادث تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض مدرس لاعتداء جسدي في موقع كولوما للمشردين داخليا.

٢٨ - ولا تزال إمكانيات التحاق الأطفال بالمدارس مسألة تثير الشواغل. وتشمل العقوبات التي تواجه الأطفال المشردين داخليا وسائر الأطفال ما يلي: الضغوط الاقتصادية، حيث يطلب بصورة متزايدة من الأطفال أن يسهموا في دخل الأسرة. وفي حالات عديدة، قد يسلم الآباء أطفالهم إلى "المارابوت" (المقرئين الدينيين) و/أو إلى أشخاص آخرين لا ينتمون إلى الأسرة للعمل في ظروف شبيهة بأوضاع الرقيق. ويمكن أن يضطلع الأطفال أيضا بمهام من قبيل جمع الحطب، وصيد الأسماك، والأعمال الزراعية خلال المواسم. وتقع الفتيات بصفة

خاصة ضحايا لانعدام فرص الحصول على التعليم، إذ ينتظر منهن المشاركة في الأعمال المنزلية أكثر من الفتيان. وقد أجريت حملات إعلامية لزيادة الوعي بأهمية التعليم للفتيات والفتيات. وينبغي استكشاف نهج مبتكرة لمعالجة هذه المسألة، من قبيل إضفاء المرونة على ساعات العمل، أو العمل بنظام النوبات، أو تقديم الحوافز المالية.

واو - اختطاف الأطفال

٢٩ - شهدت تشاد أيضا حالات اختطاف أطفال نتيجة للنزاع المسلح. ولا تزال الجماعات المسلحة مثل الجنجويد والتوروبورو تختطف الأطفال على نحو متواتر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تم أيضا في مايو دالاه (جنوب تشاد) اختطاف ١٥ طفلا، قتل اثنان منهم لأن مختطفهم المسلحين لم يتلقوا الفدية التي طلبوها. ويزداد هذا التوجه خطورة بسبب توفر الأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء البلد.

٣٠ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن السلطات التشادية أوقفت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، موظفين تابعين للمنظمة غير الحكومية الفرنسية "أرش دو زووي"، الذين كانوا يقومون بنقل ١٠٣ أطفال صغار تشاديين إلى مطار أبيشي في شرقي تشاد. وكانت هناك طائفة تنتظرهم لتقلع بهم إلى فرنسا، حيث كانت عائلات فرنسية تنتظرهم. ووفقا للتحقيقات الأولية التي أجرتها وكالات الأمم المتحدة المعنية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الوطنية، ووفد وزارة الشؤون الاجتماعية، كان هناك ٢١ فتاة و ٨٢ فتى تراوح أعمارهم بين سنة وعشر سنوات، وبتراوح عمر معظمهم بين أربع وخمس سنوات. وتبين استنادا إلى معلومات قدمها الأطفال أنفسهم أنهم ينتمون إلى منطقة أسونغا (أدري وتيني) في شرقي تشاد على حدود دارفور، حيث كانوا يعيشون مع أهاليهم أو أقاربهم. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية الرعاية للأطفال بصفة مؤقتة، ونظمت عمليات لجمع شمل جميع الأطفال الـ ١٠٣ بأسرهم. واحتجز ستة مواطنين فرنسيين يعملون لدى تلك المنظمة غير الحكومية، وأجريت معهم تحقيقات قضائية في تشاد. وقد أدينوا بتهمة الاختطاف وحكم عليهم بالسجن مع العمل القسري لمدة ثماني سنوات في تشاد. ووفقا لاتفاق أبرم بين تشاد وفرنسا بشأن هذه القضايا، نُقل المدانون الفرنسيون إلى فرنسا في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبالنظر إلى أن قانون العقوبات الفرنسي لا يعاقب بالعمل القسري، عُدل الحكم إلى السجن لمدة ثماني سنوات. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، عفا الرئيس إدريس ديبي عن الأعضاء الستة في المنظمة غير الحكومية وأطلق سراحهم.

رابعاً - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣١ - إن بدء أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تشاد هو خطوة إيجابية كبيرة على طريق التصدي لانتهاكات حقوق الأطفال. وقد جاء عقب توقيع الاتفاق بين اليونسيف والحكومة التشادية في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧ بشأن تسريح جميع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في تشاد وإعادة إدماجهم بصفة مستدامة. ويتبع البروتوكول عقب توقيع الحكومة التشادية لالتزامات باريس في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتم منذ تاريخ التوقيع على الاتفاق، تسريح ٥١٢ من الأطفال الجنود وتسليمهم إلى اليونسيف، التي قدمت الدعم في خمسة مراكز عبور (مراكز للعبور والتوجيه). وعاد حتى الآن ٢٦٥ طفلاً بصورة طوعية إلى أسرهم أو أعيدوا إليها، وأُلق ٢٢٠ طفلاً بالمدارس و ٨٥ طفلاً بأنشطة مهنية. ويعد تقييم حالة الأطفال المتبقين في مراكز العبور والتوجيه حالياً من الأولويات للبت في أفضل الحلول بالنسبة لكل منهم، وتجري المفاوضات بشأن إلحاقهم بمؤسسات التدريب المهني (في مجالات منها مجال الثروة الحيوانية) وبأنشطة مدرة للدخل. وتعمل المنظمة الكندية للرعاية "كير" (CARE)، والصندوق المسيحي لرعاية الطفولة، والجمعية اليسوعية للخدمة اللائحين حالياً كشركاء لليونسيف في تنفيذ برنامج إعادة الإدماج.

٣٢ - وألقت الحلقة الدراسية بشأن حقوق الأطفال، التي عقدت في إنجمينا في يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الضوء على أوجه قصور حكومة تشاد فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل، من قبيل عدم احترام المعايير الدولية المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد مجدداً على أن معظم الأطفال الذين تم تسريحهم حتى تاريخه كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة غير حكومية. ولم يسرح من الأطفال الذين تفيد التقارير بأنهم مرتبطون بالقوات المسلحة التشادية سوى عدد قليل جداً.

٣٣ - ولا تزال مسألة جمع شمل الأطفال بأسرهم عبر الحدود من المسائل الهامة الأخرى في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فهناك ٣٢ طفلاً من الأطفال المسرحين في تشاد، البالغ عددهم ٥١٢، ينبغي جمع شملهم بذويهم في السودان. وتحاول لجنة الصليب الأحمر الدولية في الوقت الراهن أن تحدد أماكن وجود الأسر على أساس المعلومات التي قدمها ٢٢ طفلاً.

٣٤ - ومن المحتمل أن تفضي البداية المشجعة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنفذة في تشاد إلى إطلاق سراح عدد آخر يقدر بنحو ٥٠٠ ٢ طفل مرتبط بقوات أو بجماعات مسلحة خلال الأشهر القادمة (وذلك من أصل ما يقدر مجموعه بين ٧ ٠٠٠

و ١٠ ٠٠٠ طفل). وتقدر تكلفة الأنشطة التالية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التالية بمبلغ قدره ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وخطة الطوارئ التي تغطي هذه الحادثة جاهزة للتنفيذ. مهلة قصيرة.

خامسا - الحوار مع أطراف النزاع والدعوة من أجل حماية الأطفال

٣٥ - لا توجد اتصالات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في تشاد وجماعات المعارضة المسلحة. وقد ظل تنفيذ الاتفاق الموقع في سرت (الجمهورية العربية الليبية)، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر محدودا. وفي واقع الأمر، أدى اندلاع أعمال العنف في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه إلى حالة انعدام الثقة وضعف الأمل بتحقيق أي تقدم. ولهذا السبب، يتعثر بشدة الحوار السياسي وكذلك الحوار المتعلق بحماية الأطفال، لوضع خطط عمل لتسريح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، حتى لو أبدت الأطراف رغبتها في المشاركة في هذا الحوار.

٣٦ - ولن يتسنى القضاء على الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال ما لم يحقق تقدم كبير في البعد السياسي: فالمبادرة الناجحة التي أطلقتها مفوضية شؤون اللاجئين لعقد اجتماع لمائة زعيم تقليدي تثبت الإمكانات الموجودة لحل النزاع في البلد. ومن شأن النشر الكامل لوجود متعدد الجوانب في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، عملا بالقرار ١٧٧٨ (٢٠٠٨)، أن يسهم كثيرا في اعتماد نهج ينطلق من القاعدة لمعالجة آليات الحوار والمصالحة، ويسهم في العودة إلى الآليات التقليدية لمنع نشوب النزاعات وحلها، وخاصة ما يتعلق منها بعودة المشردين داخليا، وينشئ ظروفًا مواتية للتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٧ - وشكلت زيارة رادىكا كوما راسوامي، ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى تشاد يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، إنجازاً كبيراً في الحوار السياسي مع الحكومة. وقد تمثل الهدف الرئيسي لهذه الزيارة الإقليمية التي اضطلعت بها في تقييم مباشر لحالة الأطفال وتعزيز الدعوة لتحسين حماية الأطفال. ولهذا الغرض، التقت وزراء العدل والشؤون الاجتماعية والدفاع. والتقت أيضا رئيس مجلس الوزراء لطرح شواغل رئيسية تتعلق بحماية الأطفال. وركزت أثناء لقاءاتها على مواضيع حاسمة مثل تجنيد الأطفال عبر الحدود، والفتيات والعنف الجنسي، وسلامة العاملين في المجال الإنساني والأصول التابعة للوكالات الإنسانية، وأمن مواقع المشردين داخليا ومخيمات اللاجئين. وقد أولت الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول مسألة تجنيد الأطفال اهتماماً خاصاً. وأخيراً، كررت الحاجة إلى مساءلة المجرمين.

٣٨ - ورحبت ممثلي الخاصة بمشاركة حكومة تشاد وبالتطورات الإيجابية المتوقعة في أعقاب زيارتها. وقد أسفرت هذه المهمة عن التزام تشاد بإحراز تقدم هام في مجال حماية الطفل. ووافقت على أن تضطلع أفرقة الأمم المتحدة بعمليات تفتيش لمراكز الاحتجاز ومعسكرات التدريب والمرافق العسكرية. وتعهدت أيضا، على سبيل الأولوية، بإطلاق سراح أطفال مرتبطين بجماعات مسلحة كانوا موضوعين قيد الاحتجاز. وتقرر في نهاية المطاف إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات لتنسيق وضمان عملية إعادة إدماج فعلي للأطفال.

سادسا - متابعة الانتهاكات والتصدي لها عبر البرامج

٣٩ - تهدف مسألة توفير الحماية من الانتهاكات الجسيمة ومساءلة الحماية الأخرى الواردة مناقشتها آنفاً إلى ضمان حصول الأطفال على المساعدة اللازمة، سواء الطبية منها أو النفسية أو القانونية وما إلى ذلك. ولتعزيز التعاون والتنسيق بين الأطراف وفي منظومة الأمم المتحدة، يجري في الوقت الراهن إنشاء مراكز تنسيق ونظم إحالة معنية بالحماية. وتكفل إجراءات التشغيل الموحدة موافقة الفرد وسريّة المعلومات المقدمة وذلك باستخدام آلية مجموعات الحماية. فمن أجل حماية الأطفال تحديداً، أصبح إنشاء مجموعة فرعية لحماية الأطفال في أبيشي بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ خطوة هامة نحو ضمان وجود اهتمام منهجي ومناقشة قضايا حماية الأطفال وتسويتها بين جميع الأطراف المعنية في المجتمع الإنساني في هذا الجزء من البلد الذي ترد بشأنه تحديداً تقارير عن وقوع انتهاكات.

٤٠ - وينظم موظفو الحماية في مواقع المشردين داخليا عمليات تقييم يستخدمون فيها نموذج مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع أثناء تحديد فرادى حالات انتهاك حقوق الإنسان وتوثيقها ومتابعتها والتنسيق بين عمليات التحقيق مع السلطات المحلية والاضطلاع ببعثات إلى المناطق الحدودية وتسجيل اللاجئين وأسرههم وإنشاء سجلات خاصة بهم وتوفير الاطلاع/التدريب اللازمين لتعزيز حقوق اللاجئين ورصد تحركات السكان ومراقبة مراكز الاحتجاز وتقديم ما يلزم من مساعدة قضائية وفنية للمشردين داخليا ودعم اللجان المعنية باللاجئين وتعريف الموظفين على القواعد النازمة للعمل السليم في المخيمات.

٤١ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتساعد في تهيئة ظروف أمنية تفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا طوعيا وبأمان وبصورة مستدامة. وأذن أيضا للاتحاد الأوروبي نشر عملية في شرقي تشاد وشمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة عام واحد. وسمح المجلس أيضا بإنشاء عنصر خاص تابع للشرطة التشادية (المفرزة الأمنية المتكاملة) مؤلف من ٨٥٠ شرطيا، سيتولى عنصر شرطة دولي مؤلف

من ٣٠٠ ضابط من شرطة الأمم المتحدة اختياريهم وتدريبهم ومراقبتهم. ويتوقع أن يؤدي وجود البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحد من انتهاكات حقوق الأطفال في شرقي تشاد، من خلال توفير الحماية للسكان المدنيين، وخاصة اللاجئين والمشردين داخليا، بل وإلى تسهيل تقديم المساعدة الإنسانية وحرية تنقل الأفراد. وفيما يتعلق بالبعد الإقليمي للتراع وتأثير أزمة دارفور غير المباشر في تشاد، فيتوقع أيضا أن تكون العملية المختلطة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في دارفور مكاملة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى كفالة حماية حقوق الأطفال في تشاد والسودان والمنطقة دون الإقليمية بكاملها.

٤٢ - ويجري أيضا تنظيم حملات للتوعية في سياق التصدي لتجنيد الأطفال واستغلالهم. وتركز الجهود على إبراز الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، وعلى تدريب رجال الدرك في مجال حماية اللاجئين والمشردين داخليا وعلى تطبيق مبادئ باريس. وقد طبقت آليات الحماية بالتنسيق مع السلطات المحلية لإنفاذ القانون وعقدت حلقات دراسية للارتقاء بمستوى الوعي داخل المجتمعات المحلية بحماية الأطفال واستغلال القوات والجماعات المسلحة للأطفال. وللتصدي للاغتصاب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، نظمت حملات إعلامية، ولا سيما مع مجموعات من الشباب والنساء المشردين داخليا، تركز على مسائل أمنية وعلى التوعية بالمخاطر التي يسببها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٣ - ويولى الاهتمام أيضا لوضع برامج لمواجهة مشكلة الألغام والذخائر غير المنفجرة. ومن ضمن الشركاء الرئيسيين العاملين في هذا المضمار اللجنة الوطنية العليا لإزالة الألغام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووزارة التعليم ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الوطنية العليا لإزالة الألغام في تنفيذ أنشطة إزالة الألغام. وقد أعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية تقييماً لمعارف ومواقف السكان بشأن الألغام والذخائر غير المنفجرة وقامت بتدريب متطوعين للصليب الأحمر التشادي. وتضطلع اليونيسيف بدور رائد في التثقيف بمخاطر الألغام من خلال ما يبذل من جهود لتعبئة الموارد وفي إمداد اللجنة العليا لإزالة الألغام بالأموال اللازمة للأفرقة الميدانية من أجل توعية المجتمعات المحلية بهذه المسائل. وتغطي الأموال المخصصة تكاليف المعدات المكتبية وتدريب الأفرقة والمركبات والمواد التثقيفية المتعلقة بخطر الألغام ورسائل إذاعية في مجال الوقاية. كما تساعد اليونيسيف اللجنة الوطنية العليا لإزالة الألغام في جمع المعلومات عن ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة. وفي عام ٢٠٠٨، تعتزم اليونيسيف إدخال معلومات في المناهج المدرسية عن مخاطر الألغام والوقاية منها.

٤٤ - وإلى جانب مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المذكورة آنفاً، نفذت اليونيسيف أنشطة عملية لمنع انتهاكات حقوق الأطفال. وهذه الأنشطة هي على سبيل المثال تخصيص "مساحات رحبة مواتية للأطفال" تتيح لموظفي الحماية فرصة لتقديم رعاية للأطفال الذين تتعرض حقوقهم للخطر وتتيح إنشاء شبكة من أفراد المجتمع المحلي تتناول مسألة حماية الطفل وتتلقى من اليونيسيف التدريب على حماية الأطفال وتوفير الدعم للنساء والأطفال ضحايا العنف الجنسي. كما أعد مكتب اليونيسيف في تشاد خطة عمل شاملة ومتكاملة لمعالجة مسألة تجنيد الأطفال واستغلالهم على وجه التحديد.

٤٥ - ونظراً للبعد الإقليمي للتراع، شكلت أيضاً زيارة ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠٠٨ فرصة لتعزيز التنسيق فيما بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز التعاون بشأن مسائل حماية الطفل عبر الحدود مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجمع شمل الأسر ورصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والإبلاغ عنها، وعمليات تبادل الموظفين ومشاطرة المعلومات.

سابعاً - توصيات

إلى جميع أطراف التراع

٤٦ - تُحث جميع الأطراف المعنية على أن تنفذ، كمسألة ذات أولوية، التوصيات الواردة في تقرير الأول عن حالة الأطفال والتراع المسلح في تشاد (S/2007/400) وما صدر فيما بعد من استنتاجات وتوصيات عن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح (S/AC.51/2007/16) وعلى الامتثال دون مزيد من الإبطاء لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتراع المسلح من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وما أشير إليه من حالات استغلال.

٤٧ - ويحث جميع الأطراف على أن تشارك، كمسألة ذات أولوية، في حوار لوضع خطط عمل لتحديد الأطفال وتسريحهم من صفوفها، وذلك ضمن إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وعلى أساس المعايير التي أنشئت لوضع خطط للعمل.

إلى حكومة تشاد

٤٨ - تحت حكومة تشاد بقوة على أن تتعاون تعاوناً تاماً في إنجاز عمل فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وينبغي أن تسمح لأفرقة الأمم المتحدة بتفتيش مراكز الاحتجاز والمرافق العسكرية ومعسكرات التدريب. كما ينبغي تعيين منسق على مستوى رئاسة الجمهورية لمتابعة قضايا حماية الأطفال والتنسيق بين الإجراءات ذات الصلة والاتصال بفرقة العمل.

٤٩ - ومن أجل وضع حد للإفلات من العقاب، تُحث الحكومة على تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً من خلال وضع قوانين محلية واتخاذ التدابير وفقها ضد الأفراد المسؤولين من هذه الممارسات.

٥٠ - وتُحث الحكومة على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعادة إدماج جميع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في المجتمع بصورة مستدامة، بوسائل منها تخصيص الموارد الكافية وتشغيل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالإدماج.

٥١ - وينبغي أيضاً للسلطات التشادية أن تعزز، كمسألة ذات أولوية، أمن وحماية السكان المدنيين داخل مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخلياً والمناطق المحيطة بها.

٥٢ - وينبغي كذلك للسلطات التشادية أن تتولى، بموجب القانون الإنساني الدولي كامل المسؤولية لضمان سلامة العاملين في الميدان الإنساني وحرمة معادتهم ووصولهم في الوقت المناسب للسكان المحتاجين إلى مساعدة إنسانية.

٥٣ - في حين أرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها تشاد وبتوقيع الاتفاق مع اليونيسيف، أحث الحكومة على أن تواصل بذل قصارها من أجل حماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء أراضيها. فالحكومة مسؤولة عن كفالة احترام حقوق الأطفال من قبل جميع الجماعات المسلحة الموجودة على أراضيها، وعن العمل، بكل الوسائل اللازمة، من أجل تسهيل تنفيذ خطط عمل ملموسة محددة زمنياً وفقاً للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، للإفراج عن الأطفال من هذه الجماعات.

إلى الأمم المتحدة

٥٤ - يُطلب من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وفرقة العمل المعنية بآلية الرصد والإبلاغ متابعة التوصيات الواردة في تقرير الأول عن حالة الأطفال في تشاد (S/2007/400) وما صدر فيما بعد عن الفريق

العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح (S/AC.51/2007/16) من استنتاجات وتوصيات والإبلاغ عن التقدم المحرز بهذا الشأن.

٥٥ - ونظراً للبعد الإقليمي لهذه الأزمة التي تعني جمهورية أفريقيا الوسطى، يشجع كل من السودان وتشاد والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية على مواصلة تخصيص ما يلزم من دعم وموارد في الوقت المناسب بما يكفل وضع الآليات موضع التنفيذ من أجل تبادل المعلومات والتعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية فيما يتعلق بمسائل حماية الطفل، مثل عمليات اختطاف الأطفال عبر الحدود والإفراج عنهم وإعادة إدماجهم.

٥٦ - ويُطلب إلى ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح إعداد بعثة متابعة إلى تشاد لتكفل تنفيذ توصياتي بشأن حالة الأطفال في تشاد (S/2007/400)، والتوصيات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح (S/AC.51/2007/16) وتوصيات هذا التقرير.